جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل/ كلية الادارة والاقتصاد

اثر السياسة المالية في معالجة البطالة

بحث تقدم به الطالبتان

رفل حسن مهدي حمزة
سارة خضير

بإشراف الأستاذ الدكتور

حيدر الدليمي

١٤٤٤هـ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

((إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا
لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ))

صدق الله العظيم

سورة طه / اية ١٧

الإهـــــداء

إلى

من لا ينسى فضله . . من لا توصف مكانته . . معين العطاء الذي لا ينضب

أبي أدامه الله ظلا لنا

إلى

من هي روح للوجود . . ومن تحت اقدامها جنات الخلود . . ومن لا تحويها معاز او حدود

امي اطال الله عمرها

اخوتي اعزهم الله . . . وجميع اصدقائي

اليكم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثان

شكـــر وتقديـــر

فبعد الحمد والشكر لله على فضله ونعمته وما يسره لي من عمل وجهد اتقدم بلسان عاجز عن الشكر ومعترف بالفضل والمعروف مبتدأ بأستاذي الدكتور حيدر الدليمي الذي كان لرعايته الكريمة أكبر الأثر في تسديد خطواتي وتذليل الكثير من العقبات التي واجهتني ، فله كل الحب والتقدير و حفظه الله من كل مكروه .كما نتقدم بالشكر والعرفان للاستاذ الفاضل الدكتور جواد البكري لما قدمه من النصح والارشاد .

وان من واجب العرفان بالجميل يدعوني أيضا أن أتقدم بالشكر والامتنان إلى جميع اساتذتي الافاضل في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بابل

وختاما اقول شكرا إلى كل من قدم لي أي مساعدة قولا او فعلا لإتمام هذا البحث وجزاهم الله عني جميعا كل خير ، انه سميع مجيب .وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين ومن والاه الى يوم الدين

الباحثتان

ملخص البحث

تعد البطالة ظاهرة خطيرة تهدد المجتمعات سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ولايكاد يخلو أي مجتمع من هذه الظاهرة والتي تدل على بداية إنحدار النظام الاقتصادي ، مما يخلق مشكلات اجتماعية وتعمل الحكومات على مواجهة هذه الحالة ومنها الحكومة العراقية من خلال انتهاج سياسة مالية وأقتصادية حكيمة ، من أجل التخفيف والحد من مشكلة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية على الأسر المتضررة من خلال وضع وتطوير العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للإصلاح الاقتصادي . فقد شهد سوق العمل خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تذبذبا واضحا في معدلات البطالة حيث كانت البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية وكانت تظهر مع ظهور مرحلة الركود الاقتصادي وتنخفض مع حالة الانتعاش وفي الدول النامية ايضاً اخذت مشكلة البطالة تتزايد مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في هذه الدول وبضمنها العراق .وجاء البحث لدراسة هذه الظاهرة إذ يهدف توضيح أثر السياسة المالية في تقليص نسب البطالة في الاقتصاد العراقي.

المقدمة

اولا: موضوع البحث:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر .إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشرا مهما من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي الى منزلق خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والامراض التي تعمل على اضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله الامر الذي يؤدي الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على امر البلاد من التنبه الى ذلك العارض ودراسته الدراسة التي يستحقها من اجل صون وحماية المنجزات الاقتصادية والاجتماعية التي عمل المجتمع عليها على فترات زمنية طويلة.

تعد البطالة من أهم الصعوبات التي تواجه الاقتصاد خاصة في فترة الثمانينات وحتى اليوم .وقد عملت الحكومة العراقية جاهدة للتخفيف والحد من مشكلة البطالة والتخفيف من أثارها السلبية على الأسر المتضررة من خلال وضع وتطور العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة للإصلاح الاقتصادي . فقد شهد سوق العمل خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تذبذبا واضحا في معدلات البطالة ، حيث كان الارتفاع هو الاتجاه العام. وقد جاءت هذه التغيرات في معدلات البطالة نتيجة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الساحة العربية . ومنذ بداية الثمانينيات أخذت معدلات البطالة بالارتفاع نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب الخارجي على العمالة المحلية.

وقد اخذت مشكلة البطالة تزداد وتتفاقم في دول العالم، وان الفكر الاقتصادي قد تناول في الدراسة والبحث هذه المشكلة ، حيث لم تؤمن المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة وحتى لو ظهرت فأنها ستكون اختيارية بفعل آلية السوق وامكانية التغلب عليها خلال فترات ليست بالطويلة .غبر ان الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٢) قد برهنت على فشل ما ذهب اليه رواد المدرسة الكلاسيكية بفعل حالة الركود الاقتصادي التي اصابت الاقتصاديات العالمية والتي لم تنجح آلية السوق في معالجتها الا من خلال المعالجات التي جاءت بها المدرسة الكينزية متمثلة بأفكار الاقتصادي كينز من خلال التدخل الحكومي في السوق عبر السياسة المالية التي ساهمت بتقليص حجم البطالة وانعاش النشاط الاقتصادي ، لكن مشكلة البطالة عاودت بالتعايش مع مشكلة التضخم في عقد السبعينات من القرن المنصرم

والتي سميت التضخم الركودي حيث جعلت البطالة من اخطر المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العالمي حتى الوقت الحاضر. وهذا ما يشير الى دخول البطالة الى مرحلة جديدة تختلف عما كانت عليه سابقاً، حيث كانت البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة جزءاً من حركة الدورة الاقتصادية وكانت تظهر مع ظهور مرحلة الركود الاقتصادي وتنخفض مع حالة الانتعاش وفي الدول النامية ايضاً اخذت مشكلة البطالة تتزايد مع استمرار فشل جهود التنمية وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية في هذه الدول وبضمنها العراق .

ثانيا: إشكالية البحث: تتمثل مشكلة البحث في الاجابة على التساؤل التالي:

ماهو أثر السياسة المالية أو أثر أدوات السياسة المالية في العراق على معدل البطالة ؟

ثالثا: هدف البحث: توضيح أثر السياسة المالية في تقليص نسب البطالة في الاقتصاد العراقي.

رابعا: اهمية البحث: التعرف على ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي كونه احد الاقتصادات النامية التي مرت بظروف اقتصادية صعبة اضافة الى دخوله حربين اقليميتين واضطراب داخلي جعلت حالة التشوه الاقتصادي هي الغالبة عليه مما دعى الحكومة الى أتخاذ اجراءات لتقليل نسبة البطالة من خلال التوسع في السياسة المالية وكان لهذه الأجراءات انعكاس على مشكلة البطالة داخل الاقتصاد العراقي .

المبحث الاول

المفاهيم الاساسية للبحث

سنتعرف في هذا المبحث على مصطلحات البحث من خلال تعريفها وبين انواعها وذلك من خلال مطلبين سنوضخ في الاول البطالة وتنعرف في المطلب الثاني على مصطلح السياسة المالية وعلى النحو الاتي:

المطلب الاول

مفهوم البطالة

يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل ؛لذا أستحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس لى عناية أصحاب القرارات السياسية ،وكذلك اهتمام الباحثين الاجتماعين أو الاقتصادين ، بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية .ولغرض بيان مفهوم البطالة سنتعرف عليه من خلال المدارس الاقتصادية التي تناولته وكذلك تبين انواع البطالة وعلى النحو الاتي :

أولا: تعريف البطالة :

١-معنى **البطالة لغة: بَطَل الشيء وبطولا وبطلاناً ،ذهب ضياعاً وخسراً، فهو باطل – وبطل الأجير ،بالفتح ،يبطل أي تعطل فهو بطال([1]).بطل يبطل بطالة –العامل : لم يجد عملاً يتفق مع قدراته ومؤهلاته، والعامل :تعطل ([2]).**

٢-**مدلول البطالة في الاصلاح:** يعد مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين في المجالين الاجتماعي و

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب، ج١، دار المعارف، القاهرة،مادة تبطل،ص٣٠٣.

[2] د.محي الدين صابر ،معجم المحيط، مجلد الاول، مؤسسة المحيط،القاهرة،ص٢٥١.

الاقتصادي، باعتباره موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية عموما و الساحة العربية خصوصا([٣]). لذا لا تكاد تصدر دورية علمية مخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع إلا وتتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش. تمثل قضية البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول العربية والنامية على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة أي التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه([٤]).

إن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخلو من بعض الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعريفات الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. و بما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف دراستنا. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة والمتعلقة بالوطن العربي ، سيتم من خلال النقاط التالية سنعرف البطالة حسب ماجاء في المدارس الاقتصادية وعلى النحو الاتي :

أ- تعريف البطالة لدى المدرسة الكلاسيكية:

من وجهة نظر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي فقد فسر البطالة باعتباره التوجه الإيديولوجي الذي عبر بوضوح تام عن مصالح ووعي الطبقة البورجوازية الحاملة لمشروع الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن (١٧) ، وقد عرف بداياته الأولى مع كتابات وليم بيتي (١٦٢٣-١٦٨٥) ليصل على أوجه مع أعمال آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠) وديـــفيد

---

٣ ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي :قضايا العولمة وتأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٧ .

٤ سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١١٥ .

ريكاردو(١٨٢٣-١٧٧٢)، وقد شكل رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أهم المعاول التي استهدفت المدرسة التجارية / الميركانتيلية وأبرز المنظرين للبورجوازية الصناعية الصاعدة خاصة في انكلترا.

لقد أفرد الكلاسيكيون أهمية بالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديموغرافية وبتراكم رأسمال والنمو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال حيث يقول ريكاردو في رسالتة إلى مالتس " [٥]إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها وإنما هو بحث في القوانين التي تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي ستشترك في تكوينه " وقد ارتكزت دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية:

- خضوع الاقتصاد إلى قوانين طبيعية موضوعية صارمة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.
- الحرية الاقتصادية(حرية التجارة، حرية العمل، حرية التعاقد)من خلال شعارهم البارز " دعه يعمل ...دعه يمر." وذلك للحد من تدخل الدولة أو أي طرف آخر مثل النقابات العمالية.
- رفض الاحتكار من خلال الإعلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة في جهاز السوق الفعال القادرعلى تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية فهو الذي يحدد كميات الإنتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار وحجم الإنتاج والأجور وأي خلل يتكلف به ما كان يعرف بالرجل الاقتصادي عند الكلاسكيين[٦].

ب- مفهوم البطالة لدى المدرسة الكينزية:

تعتبر أزمة الكساد العالم (١٩٢٩) والمسماة يوم الخميس الأسود نقطة تحول هامة في الفكر الاقتصادي ، حيث عجزت المدرسة الكلاسيكية عن إيجاد حل لها ، مما أدى إلى ظهور مدرسة اقتصادية جديدة هي المدرسة الكنّزية بزعامة الاقتصادي الإنكليزيj.M.Keyns بهذه الصورة

---

[٥] راجع خطابات ريكاردو إلى مالتس(1810-1833) (أشرف على نشرها ج.بونار) 1887 باللغة الإنجليزية ص 157 :نقلا وليد ناجي الحيالي ، دراسة بحثية حول البطالة ، ، الاكاديمية لعربية المفتوحة ،الدنمارك، كلية الادارة والاقتصاد، دون سنة نشر،ص١٠.

[٦] وليد ناجي الحيالي، المصدر نفسه ،ص١٠.

القاتمة يختزل شانون الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كان يعرفها المجتمع الأمريكي وهي الظروف التي ستعلن عن ميلاد واحدة من أهم المدارس الاقتصادية ألا وهي المدرسة الكنيزية .

لقد أدت مرحلة الأزمة هذه إلى تحولات جوهرية في دور الدولة التي كانت في السابق وبفعل ضغط الكلاسيكيين والنيوكلاسيك المحايدة بشكل مطلق لتتحول إلى جهة متدخلة على عكس التصور الرأسمالي الذي يمنح للسوق- أهمية بالغة وقد تجلى تدخل الدولة وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية مع السيــاسة التي نهجها فرانكلين روزفلت والمعروفة (بالنهج الجديد) New Deal مركزة على العامة لزيادة حجم الطلب الكلي وكان لهذه السياسة آثار إيجابية على خفض معدلات البطالة والفقر في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بريطانيا وألمانيا مع صعود النازية واتجاهها نحو الأشغال الكبرى والتسلح الضخم([٧]).

لقد برز كينز في كنف هذا التدخل الدولي في الشأن الاقتصادي على نحو غير مسبوق فنزعت نظريته إلى تبرير وتنظير هذا التدخل حيث يتبين من كتابات كينز ما لدور الدولة من أهمية في إقامة التوازن للنظام الرأسمالي وبالتالي نقض الأطروحة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية . فقد ركز كينز على أهمية الطلب الكلي الفعال والذي يقسمه إلى طلب على سلع الاستهلاك من جهة وطلب على سلع الاستثمار وهذا الطلب هو الذي يحدد حجم العرض الكلي وبالتالي حجم الناتج والأجور والعمالة .وبالنتيجة فإن البطالة هي المقابل الموضوعي لضعف الطلب الكلي الفعال ولغرض القضاء عليها يجب تنمية الطلب الكلي الفعال ولتحقيق التوازن في الدخل القومي كان من اللازم بالنسبة لكينز أن يتعادل الادخارمع الاستثمار عن طريق الاشتقاق المنطقي من المعادلات التالية:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار　　الدخل القومي = الناتج القومي

الناتج القومي = الاستهلاك+ الاستثمار　　الادخار = الاستثمار

وتتضح أهمية هذه الخلاصة في ضوء المستجدات التي عرفها النظام الرأسمالي على عهد كينز حث بفاعلين جدد إلى مجال التحكم في الادخار والاستثمار عبر الأسواق النقدية والمالية وهو ما لم يعايشه الكلاسيكيون والنيوكلاسيك الذين لم يضعوا في الحسبان إمكانية انفصال الادخار عن الاستثمار إذ اعتبروا كل ادخار هو استثمار وبالتالي فلا مجال لوجود خلل بين العمليتين وهو ما أصبح ممكنا في عهد كينز الذي اعتبر الكساد والبطالة هما الحصيلة

---

[٧] وليد ناجي الحيالي، المصدر نفسه ،ص١٠.

الموضوعية للخلل ما بين الادخار والاستثمار ومن ثم نادى بتدخل الدولة" ولما كانت هناك علاقة دالية(علاقة ارتباط)بين مستوى الدخل القومي ومستوى الادخار القومي فإن انخفاض الدخل القومي سيؤدي خلال الفترة الجارية إلى تقليل حجم الادخار حتى يتعادل مع حجم الاستثمار في نهاية الفترة .وبذلك يتحدد توازن الدخل القومي عند مستوى أقل من مستواه في بداية الفترة .وخلال هذه الفترة يكون هناك انكماش قد حدث مسببا معه حدوث بطالة بين صفوف العمال([٨]).

ت-مفهوم البطالة لدى النيوكلاسيك والاشتراكيين الطوباويين:

لقد جاءت أعمال الاقتصاديين الإنسانيين في أعقاب النتائج المدمرة التي خلفتها الرأسمالية الصناعية على المستوى الإنساني حيث انتشرت مظاهر البؤس والفقر والبطالة والدعارة والجريمة وعادت أوربا إلى ممارسات العبودية والاستغلال اللاإنساني للطبقة العاملة بل حتى الأطفال لم يتم استثناؤهم من الآلة الهمجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي.([٩])

ويمكن القول أن أعمال وليام تومبسون (1833 - 1782William Thompson) وجون جراي (1850 – 1799 John Gray) و توماس هودجسين(1778Thomas Hodgesin 1869 -) على التوالي بحث في مبادئ توزيع الثروة المؤدية- أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية لوليام تومبسون لعام 1824 م و"جزاء العمل "لعام 1827 م والنظام الاجتماعي رسالة في- مبدأ التبادل لجون جراي لعام 1831 م والدفاع عن العمل لتوماس هودجسكين لعام – 1825م .الأسس النظرية الأولى التي بنى عليها ماركس معظم أفكاره وتصوراته حول النظام الرأسمالي لقد ركز الاقتصاديون الإنسانيون على أن البطالة هي النتيجة الموضوعية لهيمنة الملاك على الأرض والرأسماليين على وسائل الإنتاج وبالتالي الهيمنة على القيمة التي هي ناتج

---

[٨] وليد ناجي الحيالي، المصدر نفسه ،ص١١.

[٩] وقد مثلت كتابات رواد هذا الاتجاه سان سيمون (1825 - 1760 Saint Simon) روبرت أوين (Owen 1858 - 1771Robert) شارل فورييه 1838 - 1772 ( ) بيير جوزيف برودون(1865 - 1809) (لاسال 1864 - 1825) لوي أوجست بلانكي(1881 -1805) جون فرنسيس براي) 1895 - 1809 ورود برتس) 1875 - 1805) J.Karl.Robertus وغيرهم انتقادات صارمة لهذه الوضعية وفضحا للمساوئ الكبيرة التي ينطوي عليها نمط الإنتاج الرأسمالي إلى الحد الذي دفع بعضا منهم إلى تقديم بدائل طوباوية لحل الجانب الإنساني للرأسمالية وقد عرفوا أيضا بالاشتراكية الخيالية التي لم تراوح مجالس البورجوازية الصغيرة مراهنة على إصلاح الرأسمالية من الداخل من خلال معالجة الجوانب الاجتماعية في علاقات الإنتاج. وليد ناجي الحيالي، المصدر نفسه ،ص١٢.

عمل القوى البشرية (العمالة) بينما مالكي وسائل الإنتاج ماهم إلا مجموعات طفيلية على هامش الإنتاج تسعى فقط إلى السيطرة على فائض القيمة وتنمية الأرباح بخفض تكاليف الإنتاج وخاصة تسريح اليد العاملة أو استغلالها استغلالا بشعا لذا اعتقدوا ومعهم لفيف من المفكرين الاقتصاديين بأن للطبقة العاملة الحق في أن تفهم آليات الاقتصاد السياسي لكي تفهم آليات الاستغلال وبالتالي تنظيم صفوفها لمواجهة الرأسمالية وهو ما تحقق في العام ١٨٢٥ م .في بريطانيا إذ صدر أول قانون يشرع لتأسيس نقابات عمالية([١٠]).

لمواجهة هذه الوضعية نشأت المدرسة الحدية النيوكلاسيكية كتعبير للبورجوازية الخائفة من تفاقم وعي الطبقة العاملة ونتائجه السلبية على مصالحها حاملة معاولها لهدم العلاقات الاجتماعية للاقتصاد وللتأكيد على قانون ساي من جديد ونفي تعرض النظام لأزمة فائض الإنتاج كما أكدت المدرسة الماركسية وبذلك رفضوا رفضا مطلقا إمكانية حدوث بطالة واسعة إذ أن المنافسة الكاملة تمكن الاقتصاد من بلوغ التوظيف الكامل وبالتالي لا يمكن تصورالبطالة في هذا النظام إلا بصورتها الاختيارية أو الهيكلية يتضح لنا بأن هذه المدرسة لم تعطي عناية لموضوع البطالة وذلك لطابعها المحافظ الذي آمن بالتوظيف الكامل للاقتصاد.

يُعرّف الإقتصاديون البطالة بفائض عرض العمل عن الطلب(التشغيل)عند مستوى معين من الأجور،و يربط هذا التعريف بمستوى الأجور لأنه يوجد دائماً معدل أجور يكون عنده كل الأشخاص الذين لا يطلبون عملاً يقومون بذلك ويسمى بأجر القبول، و بالتالي فإن البطالة تُقاس بعدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل عند مستوى الأجور السائد في السوق([١١]).

والسؤال الذي يسأل ماهي علاقة **مفهوم البطالة بالعاطل عن العمل ؟** .

قد يسارع اي شخص الى القول ان العاطل عن العمل هو الشخص الذي لايعمل ، ولكن هناك عدد كبير من الافراد كالاطفال والمرضى والعجزة وكبار السن والذين احيلوا الى التقاعد ويحصلون على المعاشات الاجتماعية .... هؤلاء لايمكن اعتبارهم عاطلين ، لان العاطلين يجب

---

[١٠] وليد ناجي الحيالي، المصدر نفسه ،ص١٢.

[١١] صلاح الدين كروش، أثر أدوات السياسة المالية على التشغيل في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، مجلة البحوث الاقتصادية :المجلد (٠٧) ،العدد(٠١) ،٢٠٢٢، ص٥٩٦.

ان يكونوا قادرين على العمل [١٢]، كما قد يكون هنالك عدد من الافراد القادرين على العمل والذين لايعملون فعلاً ومع ذلك لايجوز اعتبارهم عاطلين لانهم لا يبحثون عن العمل مثل الطلبة في كافة المراحل الدراسية ممن بلغوا سن العمل فهؤلاء رغم قدرتهم على العمل لكنهم لايبحثون عن العمل ويفضلون تنمية قدراتهم ومهاراتهم بالدراسة ليستفيدوا منها في المستقبل للحصول على وظائف ذات اجور اعلى لذلك لايجوز احتسابهم عاطلين عن العمل ، ومن ناحية اخرى هنالك من يعملون ويبحثون عن عمل افضل ورغم تسجيلهم في مكاتب العمل كعاطلين عن العمل لكنهم في الحقيقة ليسوا كذلك او هنالك من يعملون لبعض الوقت وهم يفضلون العمل بفترة كاملة لذلك يبحثون عن العمل ..نستنتج مما سبق انه ليس كل من يبحث عن العمل يعد عاطلاً وفي نفس الوقت ليس كل من لايبحث عن العمل يعد ضمن دائرة العاطلين عن العمل ، وعموماً هنالك شرطان اساسيان لتعريف العاطل بحسب الاحصائيات الرسمية ([١٣])

١ – ان يكون قادراً على العمل .

٢ – ان يبحث عن فرصة العمل .

تاسيساً لما سبق فقد اوصت منظمة العمل الدولية (ilo) على تعريف العاطل عن العمل بانه (كل من هو قادر على العمل ، ويرغب فيه ، ويبحث عنه ، ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن لا يجده)([١٤]). اما في التحليل الاقتصادي فان كلمة البطالة تعني (الاجير الذي فقد عمله ومصدر رزقه وتعطل عن العمل)([١٥]). وكذلك اوضحت دائرة المعارف الامريكية ان البطالة يقصد بها (حالة عدم الاستخدام الكلي التي تشير الى الاشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولكنهم لايجدونه)([١٦]).

---

[١٢] منال ناصر حمزة محروس ، اثر البطالة في البناء الاجتماعي ،مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ٢٠٠٨.

[١٣] د. محمد عبد بكر ،أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملمة العربية السعودية ، مجلة اللوم الاجتماعية ، مجلد ٣٢، عدد (٢)، ٢٠٠٤،

[١٤] ريتا صفو ، الفقر والبطالة مشكلة عالمية ٢٠٠٧ ، انظر الموقع http:/www.typepad.com

[١٥] د . احمد حويتي واخرون ، البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، ٢٠٠٧ ، ص١٨ .

[١٦] د . احمد حويتي واخرون ، المصدر اعلاه ، ص٢٠ .

ثانيا: انواع البطالة :

تعددت انواع البطالة منذ الازمة الاقتصادية الكبرى التي اصابة النظام الراسمالي وكل واحدة منها ظهرت في مرحلة معينة وظروف معينة مر بها النظام الراسمالي خلال مراحل تطوره ونمو اقتصادياته وحتى يومنا هذا ، ويمكن ان نوضح اهم هذه الانواع من البطالة بالتالي[١٧].

١- **البطالة الدورية :** وهي البطالة الناتجة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية بوتيرة واحدة او منتظمة في فترات زمنية مختلفة بل تشهد هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية ويطلق على حركة هذه التقلبات الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني من ثلاث الى عشر سنوات بمصطلح الدورة الاقتصادية التي تمتاز بالتكرار والدورية حيث تتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين الاولى مرحلة الرواج او التوسع يتجه فيها حجم الانتاج والتشغيل ومستويات الدخل نحو التزايد حتى يبلغ التوسع نهايته بالوصول للقمة وعندها تبدا الازمة في الحدوث بنقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط القومي الى مرحلة الانكماش حتى يبلغ النزول نهايته بالوصول الى نقطة قاع الانكماش وبعدها مباشرة يبدا من جديد الانتعاش ويبدا النشاط الاقتصادي بالتوسع مرة اخرى ... وهكذا وعلى هذا يتوقع ان يزداد الطلب على العمالة في اوقات التوسع (الرواج) ويقل في اوقات الهبوط (الانكماش) .

٢- **البطالة الموسمية :** وهي ما يعرف ايضا بالبطالة المؤقتة ... وهي ذلك النوع من البطالة التي يكون الافراد وفقها بالعمل لفترات ولا يعملون لفترات اخرى ، مثلما يحصل في معظم ارياف الدول العربية حيث يشتد دوران عجلة العمل في فترات ويهبط في غيرها وقد ينتهي في فترات اخرى ، كأن يعمل الطلاب في فصل الصيف ولا يعملون في بقية الفصول (رغم ان الطلاب منهم من لا يدخلون في مرحلة العمالة اساساً كما اشرنا) علما ان هذا النوع من البطالة يتداخل مع ما يعرف بالبطالة الجزئية باعتبار ان العامل لايعمل طوال السنة .

٣- **البطالة الجزئية :** رغم التداخل بين هذا النوع والبطالة الموسمية فان البطالة الجزئية توجد عندما تكون القوى العاملة المتوفرة غير مستخدمة بشكل تام ، اي ان يعمل الافراد لساعات

---

[١٧] رمزي زكي ، الاقتصاد السياسي للبطالة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، العدد٢٢٦ ، الكويت ١٩٩٨ ، ص١٣-٣٠ ، وكذلك انظر د. نزار سعدالدين العيسى ،د. ابراهيم سليمان قطف ،الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ،ص٢٤٦ -٢٤٨ .

عمل اقل من ساعات العمل العادية ، واذا كان من الممكن اعتبار البطالة الموسمية نوعاً من انواع البطالة الجزئية فان ذلك لا يمنع من وجود اختلاف بين النوعين يتمثل هذا الاختلاف بان البطالة الجزئية تكون فيها عمالة كاملة في فترة من الفترات السنوية ولا عمالة اطلاقاً في فترات اخرى .

٤- **البطالة الاحتكاكية** : هي البطالة التي تحدث بسبب الانتقال المستمر للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وهي عادة ما تحدث بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل بالفرص المتاحة فيه ، بمعنى ان فترة البحث عن العمل قد تطول بسبب عدم توفر المعلومات الكافية عن العمل سواء لدى اصحاب الاعمال او الباحثين عن العمل رغم ان كلاً منها يبحث عن الاخر ، وبهذا الاتجاه يرى عدد من الباحثين ان البطالة الاحتكاكية تقل كلما ارتفعت نفقة البحث عن العمل .

٥- **البطالة الهيكلية** : وهو النوع الذي يشير الى تعطل يصيب جانباً من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة وخبرات الباحثين عن العمل ، وتلك التغيرات قد تكون بسبب تحول دخول نظم تكنلوجية حديثة او انتاج سلع جديدة او تغيير في هيكل الطلب على المنتجات وكذلك دخول فئات ومهارات اضافية الى مجال العمل بمعنى اننا قد نواجه فائض عرض في سوق عمل ما او فائض طلب (نقص عرض) في سوق عمل اخرى ويبقى هذا الاختلال قائما حتى تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب .

٦- **البطالة الاجبارية** : وتعرف بالبطالة الاضطرارية وتحدث عندما يضطر او يجبر العامل على ترك عمله لسبب او اخر ، كأن يعلن مشروع عن افلاسه او يغلق احد المصانع ابوابه ويستغني عن العاملين فيه بدون ارادتهم ورغبتهم . ان هذا النوع من البطالة يحدث عند تسريح العاملين . اي الاستغناء عن خدماتهم بشكل قسري رغم ان العامل يكون راغبا في العمل وقادراً عليه وقابلا بمستوى الاجر السائد وهذا النوع قد ساد في العراق بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣ عندما تم تسريح اعداد كبيرة من القوى العاملة في كثير من الوزارات والاجهزة الامنية .

٧- **البطالة الاختيارية** : وهو ما يعرف بالبطالة الارادية اي امتناع الشخص عن العمل وفق اختياره رغم قدرته على اداءه ووجود فرصة متاحة امامه دون ان يكون له مورد ثابت او

وسيلة مشروعة للعيش وقد تسمى ايضا بالبطالة الطوعية التي تعني قيام العامل بتقديم استقالته من العمل الذي كان يعمل فيه بمحض ارادته اما لعزوفه عن العمل وتفضيله لوقت الفراغ (مع وجود مصدر اخر للدخل) او لأنه يبحث عن عمل افضل يوفر له اجراً اعلى وظروف عمل افضل .

٨- **البطالة المقنعة** : تتفاوت معدلات البطالة خاصة في البلدان النامية ، ويأتي العراق في المقدمة وبنسبة بطالة تقدر بحدود ٥٩% من حجم قوة العمل و ٣١% بطالة مؤقتة ونحو ٤٣% بطالة مقنعة كما تقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل بحدود ٨٥% من قوة عمل النساء في العراق [١٨].ان البطالة المقنعة التي تكون في حالة تعطل غير ملموس كمياً يستمر خلاله الناتج الحقيقي الحدي بالانخفاض عند مستوى الصفر او ربما تحت الصفر مع استمرار دخول العاطلين بسبب هذا النوع من البطالة وينتشر هذا النوع من البطالة في البلدان النامية وبشكل خاص في الزراعة وعندما يسود المجتمع الريفي الكفاف والاستهلاك الذاتي للمحصول ويرتفع معدل نمو السكان وينخفض الوقت المخصص للعمل الانتاجي خاصة عندما يعاني النشاط الزراعي من انخفاض خصوبة الارض وقلة مياه الري وقلة المكائن الحديثة كما قد يسود هذا النوع عندما تعمل الادارة الحكومية على استيعاب اكبر عدد من خريجي المدارس والمعاهد والكليات وبغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية ومدى تناسبهم مع مواصفات الوظائف المعروضة [١٩] .

٩- البطالة الاتكالية : يظهر هذا النوع داخل الاقتصاد عندما يستطيع من هم في سن العمل من الحصول على اغلب الحاجات الاساسية مع راتب بسيط من الرعاية الاجتماعية مما يدفع الى التنازل عن بعض الحاجات الكمالية وعدم البحث عن فرص العمل ، كما هو الحال في دول الخليج او كما حدث في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ فمن خلال البطاقة التموينية وبطاقات النفط والغاز .....الخ التي يحصل عليها وبشكل خاص شريحة من افراد المجتمع مع حصولهم على الرعاية الاجتماعية خصوصاً في السنوات الاخيرة شجعهم على عدم البحث عن فرص العمل .

---

[١٨] البطالة – مفهومها – انواعها – اساليب معالجتها ، انظر الموقعwww. . Sir online .org

[١٩] د . هوشيار معروف ، محمد كريم ، البطالة في اقليم كردستان ، محاضرة المنظمة CIPE الاميركية ،اربيل ٢٠٠٨ ، ص٤ .

المطلب الثاني

مدلول السياسة المالية

سنتناول في هذا المطلب مدلول السياسة المالية من خلال نقطتين نتعرف في الاولى على تعريف السياسة المالية وفي الثانية على أدوات السياسة المالية وعلى النحو الاتي:

أولا: تعريف السياسة المالية : السياسة المالية هي مكون وجزء من السياسة الاقتصادية للنظام الاقتصادي، وتحتل السياسة المالية أهمية كبرى الى جانب السياسة النقدية في الدولة ، فالسياسة المالية تختص بكيفية استخدام وإدارة الايرادات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة ولتحقيق مستويات عالية من الناتج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي([٢٠])، يتحدد تعريف السياسة المالية بانها الاسلوب الذي يتم عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية المتاحة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية. كما ينظر عادة للسياسة المالية على انها السياسة التي تواكب فيها التغيرات في الانفاق تغيرات مساوية في حصيلة الضرائب.كما أنها أحدى الادوات الرئيسة للاقتصاد الكلي الذي يهدف من خلالها الى تحقيق متطلبات التوازن للاقتصاد العام بواسطة توجيه السياسة المالية توجيهاً يتناغم وتحقيق الاهداف([٢١]).

ومن المتفق عليه ان اهداف السياسة الاقتصادية انما تعني التشغيل الكامل للقوة العاملة، والنهوض بالتنمية الاقتصادية وتجنب التضخم والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، وتطور التنافسية الدولية. وقد اصبح من المعروف ان تحقيق اي من الاهداف قد يتعارض مع تحقيق اهداف اخرى، مثل الاهتمام بتحقيق العدالة في توزيع الدخول قد لا تتفق مع انتهاج سياسة مالية

---

[٢٠] فاطمة إبراهيم خلف الجبوري، أثر السياسة المالية في النمو الاقتصاديلعينة من البلدان (النفطية وغير النفطية)للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة علم الاقتصاد،٢٠٠٦، ص٣.

[٢١] د. أحمد فتحي عبد المجيد ، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد في اختصاص الاقتصاد، ٢٠٠٤، ص٤٤، اشار لها د. محمود عفلوك و عباس جمعة، الاطر القانونية لتفعيل اساليب الحماية الجنائية للسياسة الاقتصادية في العراق، مجلة المحقق الحلي لعلوم القانونية والسياسية، العد(٤)،السنة الثامنة، ٢٠١٦،ص٥٤٦.

اثر السياسة المالية في معالجة البطالة

تستهدف تحقيق معدلات نمو افضل من الاجل الطويل وهكذا فان السياسة المالية في حين انها تتابع اهدافها عن طريق احداث تغيرات في الميزانية فان ذلك يستلزم ان صياغة السياسة المالية يجب ان تأخذ في الاعتبار الحجم الكلي للموازنة العامة والتغيرات التي تحدث في تركيبها عبر الزمن([٢٢]).

فالسياسة المالية تعنى بكيفية استخدام الضرائب والانفاق الحكومي والاقتراض العام من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية [٢٣]، وفي البلدان النامية فقد بدأت حديثاً حكومات هذه البلدان باستخدام السياسة المالية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التعجيل بمعدلات التكوين الرأسمالي وليس بهدف تحقيق الاستقرار في معدل النمو الاقتصادي كما هو الحال بالنسبة للدول المتقدمة وخصوصاً التي تعاني من التقلبات في النشاط الاقتصادي ، ولذلك فان البلدان النامية بدأت تستخدم وسائل السياسة المالية للمحافظة على التوازن الداخلي وتوزيع الدخل وحماية الانتاج المحلي والسيطرة على مستويات الاسعار ، وحيث ان مستوى الدخول في البلدان النامية ومنها العراق منخفضاً فأن الميل الحدي للاستهلاك مرتفع فيها ، وان الميل الحدي للادخار يكون منخفضاً تبعاً لذلك ، ولذلك فأن السياسة المالية في هذه البلدان يجب عليها ان تسعى الى تحويل هذه المدخرات نحو القنوات الانتاجية من خلال ادوات السياسة المالية وخصوصاً الضرائب باعتبارها الوسيلة الفعالة لتحقيق الادخارات الاجبارية وفي نفس الوقت تخفض من مستوى الاستهلاك البذخي بشكل فعال[٢٤].

كما تتميز السياسة المالية بأن لها جملة من الاهداف التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات في مستويات التنمية الاقتصادية ويمكن التعرف على أهم هذه الاهداف كما ياتي [٢٥] :

أ – **زيادة معدلات الاستثمار** : يتمثل استخدام ادوات السياسة المالية لتشجيع بعض الانواع من الاستثمارات وعرقلة البعض الاخر غير المرغوب فيه ، وفي البلدان النامية تتمثل المشكلة

---

[٢٢] د.خديجة الاعسر ، اقتصاديات المالية العامة ،متاح على الموقع الالكتروني https://almerja.net/more.php?idm تاريخ السحب ٢٠٢٣/٣/٢٠.

[٢٣] د. مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ،عمان ٢٠٠٧ ،ص٢٢٥ .

[٢٤] د.مدحت القريشي ، المصدر اعلاه ، ص ٢٦٢ .

[٢٥] **د.**حسين العمر ، مبادىء المالية العامة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ٢٠٠٢، ص١٥١–١٥٤.

الرئيسية في ايجاد موارد مالية كافية لاغراض الاستثمار في ظل غياب المدخرات ، ولذلك يتوجب العمل على تخفيض الاستهلاك وفرض الضرائب مع زيادة معدلات الضرائب القائمة بشكل تصاعدي اضافة الى ان التحفيز المالي كالاعفاءات الضريبية من الممكن ان تعكس صورة ايجابية في زيادة نمو الاستثمارات وخصوصاً في القطاع الخاص .

ب – زيادة فرص العمل : تهدف السياسة المالية الى معالجة مشكلة البطالة من خلال زيادة فرص العمل للافراد العاطلين عن العمل من خلال اقامة المشروعات العامة وتشجيع القطاع الخاص عبر الاعفاءات الضريبية والقروض الميسرة والاعانات وتبرر اهمية توفير فرص العمل في ضوء معدلات النمو المرتفعة من السكان في البلدان النامية ومنها العراق .

جـ - تشجيع الاستقرار الاقتصادي : تتميز البلدان النامية بأنها اكثر عرضة للتقلبات الدورية التي تحدث في الاقتصاد العالمي وذلك بسبب طبيعة اقتصادتها وارتباطها بالاسواق العالمية حيث تصدر هذه البلدان المنتجات الاولية الزراعية والمعدنية للاسواق الدولية وتستورد السلع المصنعة والسلع الرأسمالية ، ولغرض تقليل اثر التقلبات الدورية العالمية المؤثرة في اقتصادات البلدان النامية فأنه في فترة الرواج فأن الضرائب على الصادرات والواردات يمكن ان تستخدم لهذا الغرض وان نجاح السياسة المالية يعتمد على مدى استخدام القيود على الاستيرادات الكمالية وفرض الضرائب وزيادة المدخرات المحلية [٢٦] .

د - مواجهة مشكلة التضخم : تهدف السياسية المالية عبر ادواتها المختلفة الى معالجة التضخم النقدي فعند وجود ضخ متزايد للقوة الشرائية المؤدية الى زيادة الطلب على السلع والخدمات وفي ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي لأ ستيعاب الزيادة الحاصلة في الطلب وعدم اكتمال الاسواق فأن الاسعار تميل نحو الارتفاع وهذه بدورها تعمل على تعزيز طلبات الافراد نحو رفع الاجور في القطاعات الانتاجية ، عليه فأن الضرائب المباشرة والتصاعدية تكون احدى الوسائل الفعالة لمواجهة الضغوط التضخمية الى جانب سياسة الانفاق الحكومي .

هـ - اعادة توزيع الدخل القومي : ان التفاوت الكبير في الدخول يؤدي الى تفاقم مشكلات اجتماعية وسياسية قد تؤدي الى زعزعة الاستقرار الاقتصادي ، ولهذا تهدف السياسة المالية نحو

---

[٢٦] د.مدحت القريشي ، مصدر سابق، ص ٢٢٧.

ازالة التفاوت و توجيه الموارد نحو القنوات الانتاجية الفاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتجدر الاشارة الى ان نجاح السياسة المالية في تحقيق هذه الاهداف يعتمد على حجم الايرادات العامة التي تحققها السياسة المالية وحجم الانفاق العام واتجاهاته [٢٧] .

ثانيا: ادوات السياسة المالية :

تشتمل السياسة المالية على ادوات تستخدمها من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند حدوث التقلبات الدورية في الاقتصاد ويمكن توضيح اهم هذه الادوات بالاتي :

١- **الضرائب** : تشكل الضرائب بأنواعها المختلفة ادوات رئيسية للسياسة المالية وهي وسيلة فعالة لتخفيض الاستهلاك وتوفير موارد مالية الى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها وخدمة اهداف التنمية الاقتصادية ، وهنا لابد من الاشارة الى أن الهدف المالي لايتعين ان يكون الهدف الاساسي من استخدام الضرائب وأنما يجب ان تستخدم ايضآ كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية دون ان يكون ذلك عائقاً امام جهود العمل والاستثمار وان تكون السياسة الضريبية منسجمة مع التوزيع العادل للعبء الضريبي[٢٨]

وفي السنوات الاخيرة واجهت العديد من البلدان النامية مشكلات ازدياد العجز المالي وتفوق الانفاق العام على الايرادات العامة بسبب برامجها التنموية الطموحة ، ولهذا اضطرت هذه البلدان لتخفيض انفاقها المالي وزيادة عوائدها من الضرائب وزيادة فاعلية وكفاءة طرق جباية الضرائب .

٢- **الانفاق العام** : تتجه اغلب الحكومات ومن خلال الانفاق العام الى تأسيس مشروعات لايستطيع المستثمرون في القطاع الخاص من تأسيسها بسبب المخاطر الكبيرة التي قد يواجهونها كما هو الحال للصناعات الثقيلة [٢٩] ، والانفاق العام ينقسم الى انفاق جاري

---

[٢٧] د.طاهر الجنابي ، المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ،١٩٩٧ ،ص ٣٧.

[٢٨] د. طارق الحاج، مالية عامة، ، ط١، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، ١٩٩٩،ص ٤٨

[٢٩] د.محمد طاقة و آخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٨٩.

يخصص لتقديم الخدمات العامة وانفاق استثماري يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات والمدارس .. الخ وتستخدم الحكومة الانفاق ايضا لمعالجة الاوضاع الاقتصادية فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض الانفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الاسعار ويحدث العكس في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة حيث تعمل الحكومة على زيادة الانفاق وبالتالي زيادة الطلب والانتاج والدخول وتوفر فرص عمل للأفراد العاطلين .

ثالثا: العلاقة بين السياسة المالية والبطالة : تعتبر السياسة المالية وادواتها من الاجراءات التي تستخدمها الدول في التاثير بالنشاط الاقتصادي سواء كانت الدول راسمالية ام نامية وهذا التاثير سواء كان على مستوى تحقيق التوازن العام او تخفيض نسب البطالة او التضخم يختلف بطبيعة الحال ما بين هذه الدول تبعاُ للتطور الاقتصادي فيها .

لقد ادت حالة التطور الاقتصادي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وامتدادها الى ثلاثينات القرن العشرين الى خروج الدولة من حيادها التقليدي في زمن الكلاسيك الى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية خاصة بعد الازمة الاقتصادية الكبرى كما اشرنا وتطبيق افكار الاقتصادي الانكليزي كينز والسماح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية عن طريق التاثير بمكونات الطلب الفعال (الاستهلاكي والاستثماري) من خلال استخدام السياسة المالية وادواتها [٣٠] ، والذي فرضته مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي بحيث ادى الى ظهور النهج المتضمن الاسس التالية [٣١].

١. ان الهدف من التدخل الحكومي هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال رفع او خفض الطلب الفعلي لتحقيق التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي عبر اللجوء الى سياسة الموازنة ، ففي اوقات الكساد يتم التوسع في الانفاق العام في حين يتم تقليل هذا الانفاق عند حدوث موجات تضخمية في اوقات الرواج ، وهنا فأن الدولة اصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي على حساب التوازن المالي .

---

[٣٠] د.رفعت المحجوب ، الطلب الفعلي ، الدار الجامعية – بيروت ١٩٨٨ ،ص ١٩-٢٣.

[٣١] د.محمد خالد المهايني ، د.خالد الخطيب ،المالية العامة والتشريع الضريبي،جامعة دمشق ٢٠٠٦ ،ص ٣٦ .و انظر د.يونس احمد البطريق ، المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤ ،ص ١٤.

٢. السياسة المالية سمحت للدولة بإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة (اصحاب الميل المرتفع للاستهلاك) ضد مصالح الطبقات الغنية (اصحاب الميل المنخفض للاستهلاك) وما لهذه الاجراءات من مبررات اقتصادية واجتماعية وسياسية.
٣. لم تعد الضريبة كونها اداة للتمويل فقط وانما فقدت حيادها التقليدي واصبحت اداة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية مع الاخذ بنظر الاعتبار ظروف الدول كونها متقدمة ام نامية .
٤. توجه الاقتصاد الراسمالي بعد اتباع السياسة الكنزية في تمويل الانفاق العام الى اسلوب الاقتراض بدلاً من الضرائب باعتبار ذلك ينعش الطلب الفعال بشكل اكبر .

يتضح مما سبق اعلاه ان الدولة باستخدامها السياسة المالية وادواتها انما تهدف الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية الى جانب الهدف المالي ، بمعنى اخر لم تعد السياسة المالية تبحث عن تحديد الاعباء العامة وكيفية توزيعها على الافراد بل اضيفت الى ذلك الكيفية باستخدام هذا العبء المالي والاثار المترتبة عليه من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي .

يضاف الى ما سبق في الدول النامية فان السياسة المالية تساهم في تكوين راس المال من خلال زيادة معدلة عبر الاستثمارات العامة التي تقوم بها والتي تؤدي الى تنمية الاقتصاد الوطني وتأخذ اشكال متعددة كمشروعات الطرق والري ومشروعات الطاقة من اجل توفير فرص العمل خاصة وان القطاع الخاص في هذه المراحل يحجب عن المساهمة في مثل هذه المشاريع ، ولكن السياسة المالية تحفز القطاع الخاص بالتنسيق مع القطاع العام في بداية التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على معدل الاستثمار الخاص عبر تأثيرها بمعدل الادخار الخاص وتبرز اهمية السياسة المالية بشكل واضح من خلال استخدامها للتأثير في تقسيم الانتاج بين الاستهلاك وتكوين راس المال ويمتد تأثيرها نتيجة لذلك الى معدل النمو الاقتصادي [٣٢].ومن جانب اخر فان ظروف الدول النامية لا تسمح بان كل ما يدخر يذهب الى الاستثمار المتوقع وعليه يترتب على السياسة المالية التأثير في التكوين الرأسمالي عبر التأثير بالميل للاستثمار ولكونها ضعيفة اصلاً بسبب انخفاض الكفاية الحدية لراس المال (MEC) بالنسبة لمعدل الفائدة ، فعليه فان السياسة المالية تؤثر في ربحية راس المال وقد تكون اثارها مشجعة لراس المال الخاص والعكس صحيح [٣٣].

---

[٣٢] د.طاهر الجنابي ، مصدر سابق ،ص ٤٤-٤٩.

[٣٣] د.محمد جمال ذيبات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٣ ،ص٥٥.

المبحث الثاني

اثار السياسة المالية على البطالة

إن السير الحسن للسياسة المالية و استقرار معدلات الدين العمومي و العجز الموازني هو مرهون أولا بالإيرادات العامة و خاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن القدرة على تحمل السياسة المالية و العجز الموازني(Sustainability of Fiscal Policy and Deficit) تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية([٣٤])، وهذا ما يضفي ميزة الضعف على السياسة المالية للعراق . وعلى ذلك ولبين اثار السياسة المالية على النمو سنتاوله من خلال مطلبين الاول لبيان اسباب تراجع النمو الاقتصادي واثره على البطالة ونتعرف في المطلب الثاني على المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي وكما ياتي:

المطلب الاول

اسباب تراجع النمو الاقتصادي

أولا: اثر السياسة المالية على النمو :

ان مستوى التدني المستمر في النمو الحقيقي جعل العراق يعتاش على الايرادات النفطية ، وان التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد الذي يزيد حالياً على (٣٠٠٠ دولار) سنوياً بعد ان كان (٣٧٠ دولار) في عقد السبعينات ياتي بفعل تعاظم عوائد القطاع النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لاكثر من (٧٠%) في ظل ازدهار السوق النفطية العالمية [٣٥].

وعند مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي الذي تراوح بين (٤٠ – ٦٠ %) كتنفيذ مالي مع نسب متدنية جداً كتنفيذ مادي فيمكن التوصل الى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التدني في معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في خارج القطاع النفطي وبشكل يتناسب مع تدني انتاجية الاستثمارات في القطاع الحكومي ومستوى الانجاز والتنفيذ فيه مما انعكس بظهور ظاهرة البطالة بكل انواعها في الاقتصاد العراقي

---

[٣٤] صلاح الدين كورش،مصدر سابق، ص٥٩٩.

[٣٥] د.مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الأستقرار والنمو الأقتصادي ، بحث منشور في موقع البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٨ ،ص٤.

في الوقت الذي مازال النشاط الاستثماري لقطاعات الدولة الاقتصادية يهيمن على (٨٥%) من اجمالي الاستثمارات الكلية [٣٦].

وهي متهالكه مسببة ظهور التضخم والبطالة في الاقتصاد العراقي فضلاً عن هيمنته على محاور ونشاطات التنمية في العراق كافة ، لذلك نجد ان الاقتصاد العراقي لايزال متاثراً بالصدمة السعرية الخارجية وخصوصاً اسعار المواد الغذائية التي ارتفعت معدلاتها في الفترات الاخيرة بحكم اهميتها النسبية ضمن سلة المستوى العام لاسعار المستهلك ،لذا فأن البنك المركزي وبالتنسيق مع السياسة المالية يؤكد على اهمية تعزيز الوسائل الممكنة لتحفيز النشاط الائتماني المصرفي الذي ينعكس على نمو النشاط الحقيقي من خلال تعزيز مستويات التمويل لتعجيل مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي وبما ينعكس ايجابياً على تحقيق فرص العمل للعاطلين وتعظيم معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد العراقي .

ان السياسة المالية في الاقتصاد العراقي كانت تهدف الى جملة من الاهداف المتمثلة بتحقيق التوازن الاقتصادي عبر التخفيض من نسب البطالة وامكانية تحقيق التناسب الافضل بين الموارد المحلية الممكنة والانفاق العام من الموازنه وانعكاس ذلك على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي الذي ينعكس على متوسط الدخل النقدي للفرد وهذا ياتي من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية العامة وبالاخص بين السياستين المالية والنقدية([٣٧]).

ثانيا: اسباب تراجع النمو الاقتصادي :

ان تراجع النمو الاقتصادي كان سببه الاساس السياسات الخاطئه وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي وما رافق ذلك من سوء في الادارة وعدم القدرة على تشخيص العوامل الفاعلة في تحقيق التطور وفقدان المعايير اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة مما انعكس بدوره على مجمل النشاط الاقتصادي وصاحب ذلك ارتفاع لنسب البطالة في الاقتصاد العراقي للاسباب التالية [٣٨].

---

[٣٦] د.كمال البصري ، العهد الدولي مع العراق لمصلحة من ، نيسان ٢٠٠٧ ،ص١٠.

[٣٧] د. خالد شحادة الخطيب و آخرون: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، عمان، سنة ٢٠٠٥، ص ١٤٥

[٣٨] د.محمد عبد صالح ، العقبات الأقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، المجلة العراقية للعلوم الأقتصادية العدد٢٧ ، كلية الأدارة والأقتصاد ، الجامعة المستنصرية ،٢٠١٠ ،ص٦٣.

١- حالة الدمار والخراب التي اصابت البنية الاقتصادية خلال العقدين الاخيرين من القرن المنصرم ومن ثم الاحتلال الذي اضحى سبباً مباشراً في توقف المشاريع الاقتصادية خاصة تلك التي تتطلب ايدي عاملة كبيرة .

٢- تركيز السياسة الاقتصادية السابقة نحو تزايد الانفاق العسكري والتسليح والابتعاد عن المشاريع الاستثمارية التي تحتاج الى ايدي عاملة مما خلق قصور في امكانية استغلال الموارد الاقتصادية بالشكل الامثل لتحقيق فرص عمل في قطاعات انتاجية تخدم عملية التنمية .

٣- التوجه نحو قطاعات غير انتاجية ذات الربح السريع مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات الانتاجية [٣٩].

٤- تراجع عملية الانتاج مع تزايد مستويات التضخم بشكل كبير وتاثيرها في العمليات الاستثمارية عمق من مظاهر البطالة وخاصة للشباب الذين هم في سن العمل .

٥- التدهور في الوضع الامني الذي كان السبب الكبير بعدم قيام الكثير من الاستثمارات المخطط لها وتاثيرها في تكريس البطالة الى اَجال غير محددة وانعكاسها على العمل التنموي بشكل عام .

٦- تسريح اعداد كبيرة من منتسبي الجيش العراقي السابق والاجهزة الامنية وموظفي بعض الوزارات وهذا الوضع زاد من التكلفة الاجتماعية التي تحملتها الدولة لترتفع نسب البطالة الى مستويات عالية .

ان الاسباب المذكورة قد ادت الى ارتفاع نسب البطالة صاحبها تعطيل اعمال القطاع العام وعدم قدرة القطاع الخاص للقيام بالعملية التنموية لوحده ولم يبقى سوى القطاع النفطي كمصدر لتمويل النفقات العامة في الموازنة .

ثالثا: الآثار المترتبة عن البطالة .

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في الوطن إلى أن هذه المشكلة آخذة في التنامي سنة بعد أخرى، و أن جميع المعالجات التي رصدت لحل هذه المشكلة من قبل الدول العربية باءت بالفشل الذريع و ذلك لعدة أسباب مختلفة.

---

[٣٩] د.محمد عبد صالح ، العقبات الأقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، المصدر نفسه،ص٦٣.

اثر السياسة المالية في معالجة البطالة

على الرغم من التأثيرات السلبية لمشكلة البطالة على الاقتصاديات العربية إلا أنها لم تبرز بشكل واضح حتى الآن رغم أن الحجم الحالي للبطالة تعتبر مثيرا للقلق، حيث أنه يسبب خسائر اقتصادية كبيرة ناهيك عن انعكاساته الاجتماعية.

١- الآثار الاقتصادية

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاديات العربية ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة لم تظهر بشكل مباشر حتى الآن، إلا أن الحجم الحالي للبطالة يبعث على القلق أيضاً ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة.

وفقًا للتقارير الرسمية العربية، ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على اتساع هذه المشكلة وقصور العلاجات التي طرحت حتى الآن.بحيث أن إستثمار أموال كثيرة خارج الوطن وعليه لو تم استثمار هذه الأموال في الوطن لتم تشغيل نسبة كبيرة من اليد العاطلة ، والحد من الخسائر السنوية التي تتكبدها الدولة (٤٠). تزايدت هجرة العقول العربية في العقود الثلاثة الأخيرة لأسباب كثيرة منها عدم توفير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤمن مستوى لائقا من العيش بالإضافة إلى ضعف الاهتمام بالبحث العلمي وعدم وجود مراكز البحث العلمي المطلوبة كل ذلك يؤثر على الإقتصاد الوطني .

٢- الآثار الاجتماعية .

تبرز إلى السطح ظاهرة من اخطر الظواهر الاجتماعية في الدول العربية المتمثلة في البطالة وإفرازاتها الأمنية وانعكاساتها النفسية على العاطلين، الأمر الذي يتطلب معالجة سريعة ووضع برامج قصيرة وطويلة الأجل لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين قبل أن تستفحل الظاهرة و يستعصي حلها.إن أهمية هذه القضية تأتي بلا شك من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع(٤١) .

كما أن للبطالة تأثير في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية

---

[٤٠] **علي غربي، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٢، ص ٦٥**

[٤١] **علي غربي، مرجع سابق، ص ٦٥ .**

والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضا على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. و وفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً محظوراً في نظرهم، لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها. واتساقاً مع هذه النتائج تشير دراسة أخرى إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفسع، كما أنها تحد من فاعلية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها. تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء.

وعليه يعد الفقر من أبرز المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي تهدد إستقرار الدولة ،و قد ساهم تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية في الثمانينات وبرنامج التعديل الهيكلي في التسعينات في تفاقم ظاهرة الفقر وتدهور الأوضاع الإجتماعية للفئات الضعيفة في ظل التحول من نظام إقتصادي إشتراكي إلى نظام إقتصادي تحكمه قواعد السوق ويضبطه قانون المنافسة، ومع وجود جهاز إنتاجي ضعيف أثر سلبا على مستوى معيشة المواطنين(٤٢).

المطلب الثاني
المشكلات والتحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي

سنتعرف من خلال هذا المطلب على ابرز التحيات التي تواجه الاقتصاد العراقي ونبين ثانيا الية انتقال الاثار المالية الى الشغل والبطالة وعلى النحو الاتي:

أولا: التحديات التي توجه الاقتصاد العراقي: إن ابرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في امتصاص البطالة [٤٣]هي :

١- **المشكلة الامنية** : اذ تشكل التحديات الامنية عقبة امام عملية اعادة الاعمار وتبدو المسألة واضحة عندما نجد ان جزءاً كبيراً من التخصيصات الاستثمارية تخصص الى مشكلة الوضع

---

[٤٢] **إبراهيم توهامي وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤، ص ١٣١ . علي غربي، مرجع سابق، ص ٦٥ .**

[٤٣] د.كمال البصري ، قانون النفط والتحديات الأقتصادية، ٢٠٠٧، ص٢.

الامني باعتبار ان التحسن في الوضع الاقتصادي مرتبط بالتحسن بالوضع الامني وهذا يعني تقليل في نسب البطالة .

٢- **تخلف القطاع الزراعي** : ادت الزيادة السريعة في عدد السكان ومحدودية الارض القابلة للزراعة مع زيادة نسبة الملوحة وضعف في الانتاجية الزراعية الى زيادة الاعتماد على الاستيرادات لتلبية الحاجة المحلية المتزايدة مما انعكس على ظهور البطالة.

٣- **محدودية القطاع الصناعي** : يمتلك القطاع العام عدد كبيراً من المشاريع المملوكة للدولة يعمل فيها اعداد كبيرة من الايدي العاملة التي تعاني من انخفاض الانتاجية نتيجة للتخلف التكنولوجي والتقادم ناهيك عن عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها هذه المشاريع واصبحت غالبيتها تعاني من انتاجية واطئة جداً وشكلت عبئاً مالياً على الدولة انعكس في زيادة نسب البطالة ([٤٤]).

٤- انهيار البنى التحتية (الكهرباء ،الاتصالات، النقل) فضلاً عن المديونية الخارجية التي انعكست على ضغوطات تمارس على الموازنة العامة للدولة وهذه التحديات بطبيعتها ادت الى زيادة مشكلة البطالة .

جدول (٣) معدل البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣ – ٢٠١١)

السنوات	معدل البطالة (%)	معدل النمو
٢٠٠٣	٢٨,٨	–
٢٠٠٤	٢٦,٨	٤,٦-
٢٠٠٥	١٨	٣٢,٨-
٢٠٠٦	١٧,٥	٢,٧-
٢٠٠٧	١١,٧	٣٣,١-
٢٠٠٨	١٥,٣	٣٠,٧
٢٠٠٩	١٥,٢	٠,٦٥-
٢٠١٠	١٥	١,٣-
٢٠١١	١٥,٣	١,٩

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق للاعوام (٢٠٠٣ – ٢٠١١) .

[٤٤] د.محمد طاقة و آخرون، اقتصاديات المالية العامة،، مصدر سابق،ص٩٣.

وعلى الرغم من هذه التحديات لكن بالمقابل تجد ان متوسط دخل الفرد الحقيقي قد ارتفع في السنوات الاخيرة ، وخصوصاً بعد ٢٠٠٩ حيث ارتفعت اسعار النفط العالمية باعتبار ان النفط هو المورد الرئيسي والاساس في الموازنة العامة للدولة العراقية ، وهذا بدوره سيؤدي الى ظهور عجز ان لم يكن هنالك توازن في حجم النفقات خصوصاً في ظل تزايد فقرات الرواتب والاجور وتخصيصات الدعم مثل شيكات الحماية الاجتماعية ولكن معالجة هذا التوازن من الممكن ان تاتي عبر الضغط على العجز بتقليل النفقات غير الضرورية او اللجوء الى الاقتراض من الجمهور (الدين الداخلي) او الاقتراض من السوق الدولية (الدين الخارجي) وهو الحل الاقل تفضيلاً باعتبار ان الاقتراض من الجمهور يتطلب اصدار سندات الخزينة على ان يقوم الجمهور بشرائها املاً بتحسن اسعار النفط مستقبلاً وهو الاقل ضرراً من الاقتراض من السوق الدولية التي يترتب عليها فوائد عالية [٤٥] .

ان هذه الاجراءات ضرورية للحد من مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي وبطبيعة الحال فان التناسق بين السياسة المالية والنقدية عبر تسهيلات حقيقية متمثلة بالتسهيلات الائتمانية للبنك المركزي مع اجراءات حقيقية متمثلة بوزارة المالية عبر زيادة الانفاق الاستثماري الموجه نحو البنية التحتية .. تصب في مصلحة القطاع العام والقطاع الخاص ويقع من المرحلة النهائية في امتصاص نسب البطالة وتحسن واقع الاقتصاد العراقي .

ثانيا: آلية انتقال الآثار المالية إلى التشغيل والبطالة:

من أهم قنوات انتقال الأدوات المالية نجد قناتي النفقات والإيرادات الحكومية، وفي هذا الصدد تختلف الآراء الإقتصادية بشأن فاعليتهما؛ حيث أن الكينزيون يرون فيها الأكثر فاعلية لإنعاش الإقتصاد وانتشاله من حالات ارلكود التي قد تصيبه عبر مراحل الدورة الاقتصادية، وبالمقابل فإن النقديون يرون فيها مجتمعة ذات تأثير محدود في المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها النمو والبطالة، وبالتالي فإن فاعليتها دون مثيلتها للسياسة المالية، وعلى الرغم من ظهور آراء مختلفة تعرضت لموضوع السياسة المالية سواء من جانب مدرسة إقتصاديات جانب

---

[٤٥] د.مظهر محمد صالح ، البطالة وتأثيرها على الأقتصاد العراقي ، راجع الموقع www-aLamadepaper.com وكذلك انظر ، د.كمال البصري ، باسم عبد الهادي ، سياسة الأصلاح الأقتصادي في العراق٢٠٠٣-٢٠٠٨ ، المعهد العراقي للأصلاح الأقتصادي، ٢٠٠٩ ،ص٦٨-٦٩ .

العرض، أما من جانب مدارس أخرى كمدرسة التوقعات الرشيدة والتي كان لها آراء أخرى لن تكون حاسمة في هذا المجال([٤٦]).

وفيما يلي تلخيص لأهم العلاقة بين المتغيرات المالية من جهة ومتغيري النمو والبطالة من جهة أخرى كما يلي، وحسب" كينز "فإن الطلب الكلي الفعال عامل مه ومؤثر في مستوى التشغيل والعمالة، وأن الزيادة في الإستثمار التي تنبثق منها زيادة الإنتاج من جهة، وأن الزيادة في النفقات العامة الإستهلاكية تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الإستهلاكية ومن ثم زيادة الإنتاج من جهة أخرى، وأن ذلك سوف يساهم في تحقيق مستويات مقبولة من العمالة، وبالمثل تنتقل الآثار المالية من خلال قناة الإيرادات الضريبية، إذ أن تخفيضها سوف يؤدي إلى زيادة مستوى العمالة وتخفيض معدلات البطالة فيها، أي أن استخدام القناتين معا(زيادة النفقات العامة وتخفيض الضرائب)يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وإلى زيادة النمو الإقتصادي ومن ثم تخفيض في معدلات البطالة، والعكس صحيح، بينما ترى المدرسة النقدوية في معالجتها لمشكل البطالة من خلال القضاء على التضخم الذي يعتبر حسب رأيهم ظاهرة نقدية بحتة، فعند تحفيض الضرائب وخصوصا تلك المفروضة على الدخل والثروة سيحسن من مستوى التوظيف الكامل، في حين يرى أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض أن مشكلة البطالة في نقص قوى العرض، ولتخفيض البطالة ينبغي خفض المعدلات الضريبية على الدخل والثروة، لأن ذلك من شأنه أن يحفز الأفراد نحو الإستثمار ومن ثم الإنتاج، مما يُساهم في زيادة فرص العمل، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة([٤٧]).

---

[٤٦] صلاح الدين كورش،مصدر سابق، ص٥٩٧.

[٤٧] صلاح الدين كورش،مصدر سابق، ص٥٩٧.

الخاتمة

الاستنتاجات :

١. ان البطالة عرفت في النظام الراسمالي بعد الازمة الكبرى ١٩٢٩ ، بعد ان عجز النظام الكلاسيكي الحر من معالجة الازمة ، وظهور افكار الاقتصادي كينز من خلال السماح بالدولة ومن خلال السياستين المالية والنقدية من الدخول الى السوق لمعالجة حالة الركود الاقتصادي الذي ساد الاقتصاد الراسمالي والتخلص من حالة البطالة التي اصبحت مشكلة بعد هذا التاريخ يعاني منها النظام الراسمالي الى يومنا هذا .

٢. معالجة مشكلة الركود الاقتصادي في النظام الراسمالي عن طريق التدخل المباشر للدولة في السوق وبشكل واسع على حساب التضخم دفع باستفحال المشكلة وظهور مشكلة الركود التضخمي الذي لايزال ومنذ السبعينات من القرن المنصرم من اكبر التحديات امام النظام الراسمالي .

٣. ان البطالة متعددة الانواع وتظهر من اقتصاد الى اخر وباوجه عدة وبتقديرنا ان البطالة الاتكالية هي موجودة في اغلب الانظمة الاقتصادية ، فحالة التامين الاجتماعي في النظام الراسمالي في حالة فقدان الافراد لوظائفهم ماهي الا شكل من اشكال البطالة الاتكالية ، حيث يتقاعس الافراد حين حصولهم على التامين من البحث عن فرص عمل ، ونفس الشيء في دول الخليج او العراق .

التوصيات:

١- وضع سياسة كفيلة باجراء اصلاحات اقتصادية هيكلية قائمة على اساس الاستثمار الحقيقي ، واصلاحات ادارية وقانونية وانتهاءاً باصلاحات بالنظام المصرفي وسوق الاسهم ورووس الاموال .

٢- اعطاء اهمية نسبية اكبر الى قطاع استخراج النفط لانه المورد الاكثر اهمية في الموازنة العامة .

٣- اعادة تاهيل البنى التحتية من طرق وجسور وموارد بشرية وبشكل خاص الطاقة الكهربائية .

٤- منح القروض للمشاريع الصغيرة لقدرتها على استيعاب وتوفير فرص العمل للقطاع الخاص على وفق برنامج تمويلي خاضع للرقابة المالية .

٥- ضمان التسهيلات والقروض المصرفية الحكومية الموجهة لمشاريع اعادة الاعمار والتنمية وبفوائد منخفضة .

٦- تنظيم دوراة تاهيلية برعاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، للعمل على تامين الكوادر الفنية والمهارات العمالية .

المصادر

١- توهامي، إبراهيم وآخرون، العولمة والإقتصاد غير الرسمي، مخبر الإنسان والمدينة، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٤.

٢- د . حويتي، احمد ، د . عبد المنعم بدر ، دميا تيرنو ديالو : البطالة ودورها في نشر الجريمة والانحراف ، اكادمية نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ٢٠٠٧ .

٣- د. الخطيب ،خالد شحادة و آخرون: أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، طبعة الثانية، عمان، سنة ٢٠٠٥.

٤- د . العمر ،حسين : مباديء المالية العامة ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ، الكويت ٢٠٠٢

٥- أبو العينين ،سوزان حسن ، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٤.

٦- غربي ،علي ، عولمة الفقر، يوم دراسي تحت عنوان : التحديات المعاصرة، جامعة قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٢.

٧- د . القريشي ،مدحت : التنمية الاقتصادية ، دار وائل للنشر ، عمان ٢٠٠٧ .

٨- د. طاقة ،محمد و آخرون، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٧.

٩- د . المهايني ،محمد خالد ،د. الخطيب ،خالد : المالية العامة والتشريع الضريبي ، جامعة دمشق ٢٠٠٦ .

١٠- د . البطريق ،يونس احمد : المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ .

١١- د . المحجوب، رفعت : الطلب الفعلي ، الدار الجامعة ، بيروت ١٩٨٨ .

١٢- د . ذيبات، محمد جمال : المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٣ .

١٣- د . الجنابي ،طاهر: المالية العامة ، الجامعة المستنصرية ١٩٩٧ .

١٤- د. الحاج ،طارق ، مالية عامة، ، ط١، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان، ١٩٩٩

١٥- د . البصري، كمال: العهد الدولي مع العراق لمصلحة من ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ٢٠٠٧ .

١٦- د . عبد صالح ،محمد: العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق بعد ٢٠٠٣ ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢٧ ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ٢٠١٠ .

١٧- د . صالح ،مظهر محمد : السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، بحث منشور على موقع البنك المركزي العراقي ٢٠٠٨ .

١٨- محروس ،منال ناصر حمزه : اثر البطالة في البناء الاجتماعي ، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ، الرياض ٢٠٠٨ .

١٩- زكي ،رمزي : الاقتصاد السياسي والبطالة ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، العدد ٢٢٦ ، الكويت .

٢٠- د . عيسى ،نزار سعدالدين ، د. قطف ،ابراهيم سليمان : الاقتصاد الكلي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٦ .

الرسائل والاطاريح:

٢١- د. عبد المجيد ،أحمد فتحي، اثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات شهادة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد في اختصاص الاقتصاد، ٢٠٠٤.

٢٢- الجبوري ،فاطمة إبراهيم خلف، أثر السياسة المالية في النمو الاقتصاديلعينة من البلدان (النفطية وغير النفطية)للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٣، أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الاقتصاد في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه فلسفة علم الاقتصاد،٢٠٠٦، ص٣.

البحوث والدراسات:

٢٣- د . زيني، محمد علي : الاقتصاد العراقي الواقع الحالي وتحديات المستقبل ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٠٠٩ .

٢٤- د . البصري ،كمال : قانون النفط والتحديات الاقتصادية ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ٢٠٠٧ .

٢٥- د . البصري ،كمال ، باسم عبد الهادي : سياسة الاصلاح الاقتصادي في العراق٢٠٠٣ – ٢٠٠٨ ، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي ٢٠٠٩ .

المواقع الالكترونية:

٢٦- صفو ،ريتا : الفقر والبطالة مشكلة عالمية ٢٠٠٧ ، انظر الموقع http:/www.typepad.com

٢٧- د . ياسر ،صالح : ملاحظات اولية حول موازنة العراق الفدرالية ٢٠٠٨ ، بحث منشور على الرابط www.al.nnas.com

٢٨- د . معروف ،هوشيار ، محمد كريم : البطالة في اقليم كردستان ، محاضرة لمنظمة CIPE الامريكية ، اربيل ٢٠٠٨ .

٢٩- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، مسح التشغيل والبطالة في العراق للاعوام ٢٠٠٣ – ٢٠١١ .